مجلة العلوم الإنسانية
ISSN 1112-9255
العدد السابع / الجزء(2) - جوان 2017

OEB Univ. Publish. Co.

أهمية السلوك السياسي للمواطن في تحقيق أهداف العملية السياسية- الجزائر نموذجا-

The importance of the political behavior of the citizen in the objectives of the political process. Algeria is a model

د.نبيل دريس، جامعة البليدة -2-، الجزائر.

تاريخ التسليم:(2016/12/01)،تاريخ القبول:(2017/05/14)

ملخص :

يعد سلوك المواطن تجاه العملية السياسية في الجزائر من الاهمية بما كان،باعتباره احد اهم الادوات الاساسية، في رسم السياسة العامة للدولة، في اطار الواجبات المنوطة بالمواطن والاهداف التي يسعى هذا الأخير لتحقيقها، الا انه ثمة متغيرات اجتماعية وطبيعة الإطار السياسي تؤثر في طبيعة هذا السلوك والتي تجعل المواطن يساهم في العملية السياسية، عن طريق الدور المنوط به، أو السلبية تجاه العمليات والانشطة التي يشهدها المجتمع، فكلما توفرت الحاجة لتحقيق الاهداف كلما كانت مشاركة المواطن كبيرة والعكس.

الكلمات المفتاحية: سلوك المواطن، العملية السياسية، السياسة العامة الجزائرية.

Abstract :

The citizen's attitude towards the process of the political process in algeria of great significance as it was, as one of the most basic tools, the general policy of the state, as part of the duties assigned to the citizen and the goals that the latter seeks to achieve, that there was a social variables and the nature of the political framework affecting the nature of this behavior, which make citizen contributes to the political process, through the role assigned to it, or negative toward the operations and activities taking place in society, the more available the need to achieve the goals the more significant citizen participation.

Key Words

The citizen's attitude, the political process, the algerian general policy.

مقدمة:

يعتر موضوع المشاركة في العمليات المجتمعية، السياسية وغيرها من الأهمية بما كان، لما تلعبه من دور في عملية التغيير التي تحصل في المجتمع محليا ووطنيا، كما تتطلب مستلزمات الحياة الاجتماعية من المواطن أن لا يكون عنصرا سلبيا داخل المجتمع الذي يعيش فيه، وعلى هذا الأساس وجب عليه أن يساهم ويشارك أفراد المجتمع مختلف نشاطاتهم المتعددة الجوانب والمرتبطة بمختلف أبعاد المجتمع، فمشاركة المواطن في الأنشطة الاجتماعية تعبر عن إيجابيته وسعيه لأداء دور اجتماعي يحدده لنفسه في ظل الفرص التي يتيحها المجتمع للقيام بها، وعندما يشارك المواطن المجتمع في أنشطته فإن هذه المشاركة لا تبقى في طابعها الظاهري بل تنحدر وتتعمق في الفرد لتصبح مشاركة وجدانية نابعة من أعماق شعوره، انطلاقا من هذا فإن المواطن الجزائري يشارك في الحياة السياسية كونها جزءا من الحياة الاجتماعية.

ومنه تبرز أهمية هذا الموضوع في البحث في معرفة مدى تأثير مشاركة المواطن في العملية السياسة في الجزائر، من خلال طرح الإشكالية التالية، ما مدى أهمية سلوك المواطن في تفعيل العملية السياسية في الجزائر؟

فرضيات البحث:

تقوم المشاركة لدى المواطنين على عدة دوافع أهمها وظيفة التعبير عن الحرية الشخصية، فعن طريق المشاركة يشعر المواطن بأداء دوره اجتماعيا.

الدور الذي تلعبه الجهات الرسمية والتنظيمات كموجه أساسي للعملية السياسية، فهي تقوم بتقديم المرشحين وتحديد البرامج السياسية وحث المواطنين على المشاركة فيها، يجعل للمنظومة القانونية عقبة أساسية في مواجهة المشاركة.

المحور الأول: ماهية مشاركة المواطن .

1- المشاركة كمحدد اجتماعي:

يأخذ سلوك المشاركة عدة صور، فقد يحدد مفهوم المشاركة بالتصويت، وقد يحدد بعضوية الأحزاب أو الانضمام لحزب سياسي أو الاشتراك في اتخاذ القرار السياسي أو تظهر المشاركة في صور مختلفة كالاشتراك في أمور السياسة وإنتاج واستهلاك المعلومات السياسية من خلال وسائل الإعلام وهو في حد ذاته تعبير عن المشاركة السياسية، وتعني المشاركة إعطاء المواطنين الفرص المتكافئة لبناء شكل الحكم والإسهام في بناء الدولة، بحيث يكون بإمكانهم صياغة الظروف السياسية والاقتصادية

والاجتماعية على النحو المرغوب في الحياة. ويمكن اعتبار المشاركة السلوك والفعل الذي يقوم به المواطن ويكون له الشرعية القانونية التي ترتبط بعمليات الانتخاب والتصويت والتظاهر والاشتراك في عمليات صنع القرارات السياسية.

ان الحديث عن السلوك يعني المواطن الذين يتصف بالنشاط والفعالية ويشترك في العمل سواء السياسي او الاجتماعي، وينظَمون إلى الأحزاب السياسية والتنظيمات السياسية، ويخصصون جزءا هاما من وقتهم للاهتمام بالقضايا والمسائل العامة لمجتمعهم، من خلال المشاركة تتحقق النظرة التكاملية الشاملة، ويجب التأكيد على أن تكون الخطوات التنفيذية لأحداث المشاركة ذات طابع نوعي، وأن ينظر إليها على أنها سلسلة من الخطوات تعزز كل منها الأخرى تشارك في تنفيذها فئات متنوعة ومستويات وظيفية متدرجة من العاملين والمسئولين التنفيذيين بمعنى أنها تبدأ من المواطن والجماعات وصولا إلى صناع القرار.

2: التنظيم السياسي:

إن تحديد التنظيم السياسي يجرنا إلى ضرورة تحديد معني السياسة اصطلاحا منذ أن استعملها الإغريق تدبير أمور الدولة، ولهذا فإن السياسة بهذا المعنى لا تنطبق على الجماعات البسيطة حيث لا دولة ولا سلطة عامة، وأنصار مدرسة العميد دوجي التي ترى لوجود الجماعة السياسية وجود حكام ومحكومين، أي آمرين ومأمورين، وهذا يتوافر في أي مجتمع بشري، سواء كان هذا المجتمع بسيطا أسرة أو قبيلة أم هيئة دينية أو اجتماعية (معجم العلوم الاجتماعية، ص 327).

إن تعريف السياسة من خلال تحديد وظيفتها لا وسيلتها، وان ينظر إلى التنظيم السياسي على انه أكبر من ذلك الجزء من التنظيم الذي يهتم بحفظ وتوكيد النظام الاجتماعي ضمن إطار إقليمي محدد (أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي(الأنساق)، القاهرة، ص474)، يضيف الفقه الدستوري إلى الانتخاب وصف" السياسي" الذي يعبر فيه الناخب عن السيادة الوطنية، ويشمل الانتخاب السياسي انتخاب رئيس الدولة، والانتخابات التشريعية والاستفتاء، ((Luchatre,1987,p 440)وفي عام 1982 قضى المجلس الدستوري في فرنسا بأن مفهوم الانتخاب السياسي يمتد إلى الانتخابات البلدية (الباز،2002، ص 43).

يعتبر سلوك التصويت أكثر أشكال المشاركة السياسية شيوعا، وأضحى أحد خصائص المجتمع المعاصر، لأنه هو الوسيلة الوحيدة للتعبير المنظم عن الرأي، فالتصويت من حيث طبيعته سلوك يتضمن الإعلان عن رأي. ويعتبر الانتخاب احد أهم الصور والأداة التي تسمح بإسهام الشعب في صنع القرار السياسي بما يتفق والنظام القائم، فإنها تتيح للمواطن أن يؤيد أو يرفض سياسة معينة، فضلا

عن ذلك تقترب الانتخابات من الاستفتاء الشعبي، لأن المواطن الناخب لا يختار أحد ممثليه بل يؤيد ويصادق على مجموعة الحكام الذين يتقدمون طالبين بصمته على ترشيحهم، وعلى هذا الأساس يجب أن تحلل الانتخابات على أنها اتصال وتواصل(عبدو، مقلد، 2005، ص 163)، فقد أصبحت المشاركة في الحياة السياسية من خلال الانتخاب قاسما مشتركا بين جميع الدول الديمقراطية وتلك التي تخطو على طريق الديمقراطية (صلاح الدين، 1985، ص 04)، فالانتخابات هي قاعدة النمط الديمقراطي (دوفرجيه، 1992، ص 58)، والجزائر ضمن هذا الإطار.

الانتخابات في المجتمع الديمقراطي هي حجر الأساس في تعزيز انتماء المواطنين لوطنهم، فهي التي تضمن أن يكون الناخبين مواطنين وأن يعتبروا أنفسهم كذلك، حيث أن حرية المواطنين في اختيار الحكام لا تعني شيئا إذا كان المواطنون لا يهتمون بالحكم ولا يشعرون بالانتماء السياسي (ناجي عبد النور، 2012، ص 183)، وتكمن أهمية الانتخابات في أنه يحق للمشرع أن يتدخل بتنظيم أو تعديل حق الانتخاب ولا يحق للأفراد الاعتراض، ولكون الانتخاب حقا سياسيا فلا يمكن للفرد مباشرة هذا الحق إلا في الوقت المحدد في مرسوم استدعاء هيئة الناخبين للانتخاب من قبل السلطة التنفيذية، مادام الانتخاب حق سياسي فإنه يحق للناخب أن يلجأ للجهة القضائية المختصة في حالة الاعتداء على حق الانتخاب من أجل حمايته. البعض يرى أن السلوك المباشر أو غير المباشر الذي يلعب الفرد بمقتضاه دورا في الحياة السياسية لمجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يؤثر في اتخاذ القرارات وتحديد الأهداف العامة في المجتمع وتحقيقها(يوسف أحمد، 2012، ص18)، وإنها أيضا تلك الأنشطة الإدارية التي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حكامهم وممثليهم والمساهمة في صنع السياسات والقرارات على نحو مباشر أو غير مباشر(علي مكي، 1993، ص61)، إن المشاركة الانتخابية هي قدرة مختلف القوى والفئات في المجتمع على التأثير في القرارات، فمشاركة المواطن سلوك اجتماعي، حيث يتدخل في تسيير شؤون المجتمع.

المحور الثاني: عوامل تعزيز مشاركة المواطن

تؤثر التغيرات في مستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية على طبيعة ومستويات المشاركة في المجتمع، فتفرز التنمية عوامل متعددة منها ما يعزز مستويات المشاركة ويؤثر على أنماطها، ومنها ما يعرقل هذه المشاركة السياسية ويحد من نطاقها، وسوف يتم نتناول أهم محددات المشاركة السياسية.

1- الحالة الاقتصادية للمواطن: أن الحالة الاقتصادية للمواطن الجزائري ترتبط بعملية المشاركة، فتلعب الثروة دورا كبيرا كوسيلة من وسائل الحراك الاجتماعي، فقد عرفت المجتمعات البشرية منذ القدم أن أصحاب الثروة يسيطرون على السلطة السياسية والأكثر تأثيرا فيها(السيد غانم، ص ص 65- 66)، وقد استمرت هذه الظاهرة في المجتمعات الحديثة، حيث يؤثر أصحاب الثروات على مراكز صنع القرار السياسي، كما أن أغلب الدراسات تؤكد وجود علاقة بين المتغيرين الثروة، التصنيع والمشاركة السياسية، إن العوامل الاقتصادية المؤثرة على المشاركة في العملية السياسية، ترتبط بالظروف الاقتصادية للمواطن، والوضع الاقتصادي للبيئة التي ستتم فيها الانتخابات.

هنا يمكن الإشارة إلى حقيقة أنه كلما كانت هناك ضغوط اقتصادية، كلما كان تفكير المواطنين في التغلب على هذه الضغوط أكبر بكثير من تفكيرهم في اللجوء إلى صناديق الانتخاب الجزائري، وذلك ما نلمسه في سلوك المواطن والمشاركة الاجتماعية السلبية في الجزائر، والتي ترجع لعدة اعتبارات أهمها انخفاض مستوى المعيشة الذي تعبر عنه قلة مستويات دخل الفرد وزيادة معدلات البطالة في الجزائر، نتيجة لظروف اقتصادية عديدة جعلت نسبة كبيرة من المواطنين ينصرفون عن المشاركة في الحياة السياسية وخاصة الانتخابات بل تركت لبعضهم فرصة الانضمام إلى تيارات تنتهج العنف والفوضى كوسيلة للتعبير، ويرجعه الكثير من المختصين للشعور بالاغتراب والانعزال، هذا ما جعل المرشحين في الانتخابات عادة يتجهون إلى استخدام المال لحشد المواطنين وكسر الأسباب التي تحول دون مشاركتهم في العملية السياسية خاصة وكسب المزيد من الأصوات عامة.كما أن الظروف الاقتصادية للمرشحين تؤثر كذلك على العملية السياسية، فكلما كان قادرا ماديا كلما انفق كثيرا على دعايته الانتخابية، ومن ثم كانت فرصته أقوى نسبيا من المرشح غير القادر على الإنفاق على الدعاية، لكن هذا العامل لا يمنع أن يكون هناك مرشح غير قادر ماديا ويفوز في الانتخابات، وذلك لوجود أفراد ينفقون على دعايتهم الانتخابية كالأحزاب السياسية أو بعض رجال الأعمال والمال، وبالمقابل هناك مرشحون قادرون ماديا لم يفوزوا في الكثير من الاستحقاقات، وبالتالي مجمل الآراء تضع تصورا ولو ضمنيا يوضح وجود متغير وسيط بين الأبعاد الاقتصادية والمشاركة السياسية وهو البنية الاجتماعية بمتغيراتها.

2- الحالة الاجتماعية للمواطن:تحدد الدراسات ثلاثة عوامل اجتماعية ذات علاقة وثيقة بمشاركة المواطن أهمها الدخل والوظيفة، والمستوى الثقافي، وعملية انتقال المواطن من الريف إلى المدينة، كلها عوامل تساهم في مشاركة المواطن في العملية السياسية.

أ – **الراتب والوظيفة:** إن الدخل المرتفع يرتبط مع المشاركة في الانتخابات، فالواقع يؤكد أن الأكثر دخلا

هم أكثر نشاطا في السياسة ويدلون بأصواتهم في الانتخابات بنسب مرتفعة من الأقل دخلا، وعليه فأصحاب الدخل المرتفع أكثر ميلا للانتخابات من أصحاب الدخل المنخفض، وفي كثير من الدول يقوم أصحاب الدخل المرتفع وأصحاب رؤوس الأموال بتمويل العمليات الانتخابية. كما أن مكان الوظيفة يؤثر على حجم المشاركة، حيث أن العاملين الأقرب لمراكز صنع القرار الأكثر ميلا للمشاركة من العاملين في المناطق النائية الذين يبعدون عن مجال تأثير السلطة السياسية.

ب—المستوى الثقافي: يؤثر المستوى الثقافي على مستوى المشاركة الاجتماعية، فهناك علاقة وطيدة بين التعليم والديمقراطية، ويعتبر التعليم كمعرفة القراءة والكتابة والتربية مسألة تقع على المستوى الجزئي، أما التعليم على المستوى الكلي فيعني التسهيلات الكلية التي تخصصها الدولة للتعليم، وعدم التمييز في منح هذه التسهيلات سواء على أسس محلية أو عرقية أو لغوية أو دينية فالتعليم هو عملية تنشئة، وبالتالي العلاقة بين التعليم والمشاركة هي علاقة وثيقة .

ج- انتقال السكان من الريف إلى المدن:يقصد بالتحضر اتساع المدن وزيادة عدد سكانها، كما يقصد بمتغير التحضر انتقال السكان من الريف إلى المدن، فالدول الأكثر ديمقراطية هي الأكثر تحضرا، وقياسا بمعدلات الانتقال من الريف إلى المدن وكثافة المدن السكانية، خاصة في السنوات الأخيرة في الجزائر، له تداعياته على المشاركة الاجتماعية للمواطن بشكل كبير،

إلا أن الدراسات الاجتماعية ركزت على الأثر الايجابي للتحضر، ولكن التحضر السريع يؤدي إلى تغير في نماذج وكثافة المطالب السياسية، فالانتقال من الريف إلى المدينة يوسع نطاق الحاجات الإنسانية التي تتطلب إشباعا عن طريق العمل الحكومي، مما يزيد المطالب السياسية بصورة قد يعجز النظام السياسي عن الاستجابة لها، فيصل الأفراد إلى وضع يشعرون فيه أن النشاط الحكومي غير قادر على إشباع مطالبهم، الأمر الذي قد ينمي عند المواطن الشك نحو العملية السياسية أو حالة من التغرب السياسي. كما أن المشاركة ترتفع في المدن عنها في الريف، فالمدن بها شبكات اتصال تجعلها نموذجية لتسهيل التفاعل الاجتماعي السياسي، بالإضافة إلى أن الريف يعاني انخفاض مستوى التعليم، الدخل، ومن العزلة مما يصعب على سكانه أن يكونوا مشاركين نشطين، وهو ما يؤكد أن سكان المدن أكثر نشاطا سياسيا من سكان الريف، كما أن المشاركة الاجتماعية للمواطن الجزائري تزداد مع تقدم العمر.

أما الفوارق بين مشاركة الرجل والمرأة شهدت تناقص شيئا فشيئاً ، ويتضح أن خصائص المواطنة المشاركة ليست تعبيرا عن الواقع فهي لا تتوفر حتى لدى أكثر الناس مشاركة وهم القادة أو النخبة السياسية، وهي لا تعبر عن حالة نفسية بقدر ما تعبر عن الأوضاع الاجتماعية والسياسية في

المجتمع، وتتعدد الاتجاهات التي ترتبط بين المشاركة السياسية أهمها (محروس، 2007، ص 244- 245).وهناك اتجاه يرى أن الرجل أكثر مشاركة من المرأة، ففي المجتمعات المتقدمة التي لم تعد فيها السياسة حكرا على الرجل وحده، وحركة تحرير المرأة أدت إلى تغيير دورها في المجتمع، جعلت الجزائر في السنوات الأخيرة تتفاعل مع هذه التغيرات الحاصلة في العالم وبالتالي إحداث تعديلات قانونية شاملة والتي بموجبها حضيت المرأة بمكانة تدفعها للمشاركة والتمثيل في الحياة السياسية،

1-الفعالية السياسية: أن المحكومين في النظام السياسي لديهم القدرة على ممارسة نفوذ وتأثير على الحاكمين، فيرى استون أنها مخزن المساندة المنتشرة، التي يعتمد عليها النظام آليا في الأحوال الطبيعية عندما يشعر الأفراد أن قدرتهم على التلاعب تسير وفقا لتوقعاتهم، وترتبط الفعالية السياسية بالتغرب السياسي .فالتغرب السياسي شعور المواطن بأن المجتمع والسلطة لا يعنيها أمره، وأنه لا قيمة له في المجتمع ويؤدي ذلك إلى تقليل الفرد من أهدافه وفقدانه الحماس والدافع للمشاركة السياسية الفعالة في عالم السياسة (الجوهري، ص18)، فالتغرب قد يكون نفسيا وقد يكون ماديا، أما لتغرب النفسي فهو إدراك الفرد للفجوة بينه وبين الأشياء موضع الإدراك، أما التغرب المادي فهو الفجوة بين الفرد والأشياء الموضوعية المرتبطة بوضعه الاقتصادي والاجتماعي.

2- الثقة السياسة: إن عدم الثقة السياسية خاصية مميزة للمجتمعات الانتقالية، فمع زيادة عدم الأمان الذي ينتج عن التغيير في معظم المجتمعات، لا بد وأن هناك زيادة كمية في درجة العدوانية والعداء داخل المجتمع فينتج الشك السياسي من خلال عدم الثقة في أحوال وأقوال الآخرين في المجتمع وخاصة قياداته، وأيضا ينتج من خلال الشعور بأن الثقة في رجال السياسة أصبحت منعدمة.أن الاستقرار والنظام في المجتمع مرهون بالمشاركة وهذا يؤدي إلى توسيع وتعميق الإحساس بشرعية النظام القائم، زيادة على ذلك فالمشاركة تعطي الأفراد حقا يمكنهم من محاسبة المسئولين على أعمالهم في حالة التقصير في الأداء، فالمواطنون الذين لديهم معرفة واطلاع بالأمور التي تدور حولهم يمكنهم الحكم تماما على الأداء الحكومي، بالإضافة إلى أن المشاركة السياسية تدعم العلاقة بين الفرد ومجتمعه وهذا سينعكس على الفرد من خلال شعوره بالانتماء لوطنه. إن المشاركة في الانتخابات تجعل الأفراد أكثر إدراكا لحجم المشاكل المرتبطة بالمجتمع والإمكانيات المتاحة لها مما يخلق قناة تعاون بين المواطن والمؤسسات الحكومية (دريس، 2017، ص 121).

المحور الثالث: مشاركة المواطن في العملية السياسية بين الواجبات والتحديات

اولا- سلوك المواطن كمشارك في العملية السياسية:إن السلوك الإنساني يحكمه عنصر خارجي يتمثل في المنبهات الخارجية، وعنصر داخلي يتضمن استعدادات الفرد وميوله الشخصية وقدراته الخاصة، ولأن سلوك الإنسان يختلف من موقف إلى آخر حسب الظروف، فالحكم على السلوك لا بد من الوضع في الاعتبار عنصر المواقف الخارجية، بما له من قدرات واستعدادات ودوافع تحركه وميول تميزه عن غيره من الأفراد. إن دوافع الإنسان وتفكيره وسلوكه هي نتاج للعلاقة بين طبيعته وبيئته التي ولد فيها (رمزي،1991، ص59)، إلا أن المتخصصين مازالوا يفسرون سلوك الإنسان على أنه حصيلة للتفاعل ما بين إمكانات الشخص من ناحية والبيئة التي نشأ فيها من ناحية أخرى، فالفرد والبيئة هما مصدرا السلوك، لذا فعند تفسير أي سلوك فردي لابد أن نضع في الاعتبار نسبة ذكائه وطبيعة اهتمامه والموضوعات التي تشغله وأسلوب اختياره لعباراته، وهنا نجد مجموعة من المتغيرات في تفسير السلوك السياسي، من ناحية أخرى لابد من الأخذ في الاعتبار في تفسيرنا لذلك السلوك البيئة التي يحيا فيها الفرد، أو الدوافع الخارجية التي تتضمن الأفراد الآخرين، والمؤسسات الخارجية مثل البيئة والمدرسة والعمل ...

1: درجات مشاركة المواطن: يعد السلوك الانتخابي شكلا من أشكال السلوك السياسي، فالسلوك الانتخابي تحكمه بعض الاعتبارات السياسية مثل درجة معرفة الفرد بالحملة الانتخابية والأفراد المرشحين وبرامجهم السياسية، كما تحكمه أيضا بعض الاعتبارات النفسية التي تتمثل في المتغيرات الداخلية التي قد تتحكم في الفرد أثناء إدلائه برأيه في العملية الانتخابية فتتحكم في اختياره، ومن بين هذه المتغيرات بعض العوامل الشخصية كسماته الشخصية واتجاهاته، ميوله واستعداداته، أو دوافعه المختلفة، أو حالاته الانفعالية كالغضب والخوف وكلها متغيرات نفسية قد تؤثر في اختيارات الفرد، فالمشاركة السياسية من خلال العملية الانتخابية أصبحت إسهاما جزئيا ومحدودا، ويرجع ذلك إلى إحساس الأفراد بأن العملية الانتخابية لا تؤتي ثمارها المرجوة مما افقد الأفراد الدافعية للإسهام في المشاركة السياسية. وفي إطار تحليل نوعيات الأفراد المشاركين في العملية الانتخابية باعتبارهم فئة واحدة تقسم إلى ثلاث فئات، المهتمين بالعملية السياسية، الذين يملكون الرأي ويتابعون سير الأحداث ومجريات الأمور على مستوى المشاهدة فقط أو المتابعة عن بعد، المشاركين عن طريق الإسهام الفعلي في العملية السياسية دون الانضمام إلى حزب سياسي معين يحاولون إنجاحه، اما الثالثة المشاركين في العملية السياسية عن طريق انضمامهم الى حزب معين يؤيدون برنامجه السياسي وتأتي مشاركتهم من خلال دافعية قوية تبدو

من خلال الرغبة في إنجاح حزبهم المفضل وحصوله على أعلى الأصوات، فالدافع وراء اهتمام الأفراد يختلف من فئة لأخرى.

قد يكون وراء دافع انتماء المواطن لحزب معين وتفضيله له كونه مدافع عن حقوقه، فانتماء الفرد يعني تحول الاعتقاد إلى حقيقة يترجمها الواقع بتصويت الفرد لصالح الحزب الذي يؤمن به ويعبر عن قناعاته، فالانتماء او الانخراط الاجتماعي مؤثر لتحديد طبيعة مشاركة المواطن في العملية السياسية كما أنه جزء من العوامل التي تؤثر على سلوك الفرد السياسية. إن الإنسان يعيش في مستوى اجتماعي معين لكن انتماءه وأفكاره تتأثر بهذا المستوى، فأي أزمة اجتماعية كانت أو اقتصادية سوف تؤثر على المستوى الاجتماعي للفرد وعلى سلوكه، ويعود السبب إلى كون هذه الظروف طارئة ويعتبر التغيير في التصويت جوابا لموقف الفرد تجاه هذه الظروف، فعدم تصويته إلى حزبه يمكن اعتباره موقفا اتخذ تجاهه لفشله في إعطائه تفسيرًا منطقيًا للظروف المحيطة، لأن مهمة الحزب تتحدد أولا وقبل كل شيء بترجمة المعلومات السياسية للمواطن وتوجيهه في الإطار الذي ينتمي إليه.

2: هوية المواطن المشارك في العملية السياسية: فخوف المواطن يدفع به إلى الابتعاد عن كل ما هو سياسي، بذلك تتشكل عقبة نفسية أمام اهتمامه بالسياسة، وقد يكون للتأثيرات الطبقية دور أيضا في تعميق هذا السلوك وإفراز المجموعات والأفراد في محاولة لتحييدهم من خلال تبريرات إيديولوجية عقلانية تهدف إلى إبقاء المجموعات المسيطرة في السلطة السياسية، كذلك في خلق التمييز بين المرأة والرجل وإعطاء كل واحد منهم دورا معينا، في حين تتصف المجموعة التي تصوت إلى اليمين في غالبيتها بأنها متقدمة في السن ومن الرجال ولها مداخيل جيدة، أما من الناحية الوظيفية فإنها تتكون في غالبيتها من أرباب العمل والصناعة والتجارة، أما عن مستواها التعليمي فإنها تتميز بمستوى متقدم بالمقارنة مع المجموعات الأخرى.

3: عوامل تحفيز المواطن على المشاركة:إن البحث في عوامل تحفيز المواطن على المشاركة يعني البحث في دوافع المشاركة في العملية السياسية، مهم للغاية خاصة في الجزائر لارتباطه العميق بفشل ونجاح العملية السياسية، والمقصود بالدوافع تلك التي تحفز المواطن في المجتمع الجزائري على المشاركة السياسية، سواء على المستوى النفسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي وبالتالي فإن أي فعل سياسي لا بد له من دافع معين يحفز على القيام به. إن ما يدفع الإنسان للمشاركة السياسية هي مجموعة من الدوافع المرتبطة بمصالح موضوعية سواء في الإطار الذاتي للفرد أو إطاره المجتمعي.

أ- اهتمام المواطن بتحقيق الاهداف العامة: وتكمن في اهتمام المواطنين بالدرجة الأولى بتحقيق الأهداف العامة ذات الصالح العام للجميع، واتخاذ القرارات ذات النفع على جميع المواطنين وهناك إجماع على أن دوافع المواطنين للمشاركة في الأمور المحلية لا يوجد لها أساس ثابت يمكن الاعتماد عليه لتحديدها بشكل دقيق، ولا شك أن أحد الجوانب الهامة والمرغوبة في عملية المشاركة هو أن المواطنين بصفة عامة يجب أن يشعروا أن لهم دورا ملموسا في الاقتراحات مع شعورهم بأن ما تم بصفة نهائية هو من نتاج دور بارز ومؤثر قاموا به بعد أن أتيحت لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم ومطالبهم، كما قد تكون الدوافع هي إحساس المواطنين بمدى الحاجة إلى وضع سياسة جديدة تكون فيها الأولوية لاتجاهات متعددة تدخل فيها التنمية الاقتصادية كأحد اتجاهاتها ومحدداتها، وقد يكون الدافع على المشاركة التنمية المحلية من خلال مواجهة وحل مشكلاتهم، وبهذا يضفي على المشاركة بعدا تربويا، إذ أن اشتراك المواطنين في التنمية وتحديث مجتمعهم كفيل بتغييرهم لأنفسهم بما يضفي عليهم نتيجة المشاركة من قدرات ومهارات جديدة، كما أن البعد التربوي يضفي على المواطن الإحساس بالمسؤولية صوب مجتمعه. إن المواطن يصوت مدفوعا بالرغبة أكثر من الدفاع عن مصالحه، وتظهر هذه الرغبة من خلال مستويات، رغبة الفرد في تحقيق الانتماء الاجتماعي، فالفرد من داخل المجتمع يتعرض إلى مجموعة من العقبات والقيود التي تخلق بعض الآلام لديه، ومن أجل تخفيفها يعتبر الانتماء إلى المجموعة الوسيلة الفعالة من خلال مشاركته لآلام المجموعة والانضمام لها عن طريق الانتخاب وهي مناسبة لتحديد ارتباطه، وعلى الرغم من سرية التصويت وشكله الانفرادي، إلا أن الفرد يشعر بهذا الارتباط عندما يتصور أن صوته قد انضم إلى أصوات ملايين من الناس، أما الجماعة غير المصوتة، فإنها تعتبر هامشية قطعت علاقتها بالمجتمع .

يبرز هذا الدافع عادة من واقع المحيط أو البنية الاجتماعية التي يعيش فيها الفرد، والفعل السياسي يعتبر واحد من تلك الأفعال المتاحة والمتباينة التي قد يقوم بها الفرد داخل نطاق المجتمع، وانطلاقا من ذلك فإن أفراد المجتمع يختلفون فيما بينهم من حيث مواقفهم إزاء السياسة، فهناك مواقف إيجابية وأخرى سلبية، فالبعض لديه ميل للسياسة يحاولون في العادة تنمية معرفتهم السياسية ويسهمون في عملية الاختبارات أو المفاضلات السياسية التي قد تدفعهم في النهاية إلى الانضمام إلى أحد الأحزاب أو الجماعات السياسية أو قد يرشحون أنفسهم في الانتخابات للمجالس المحلية أو الوطنية، إن ما يدفع الإنسان للمشاركة السياسية هي مجموعة من العوامل المرتبطة بمصالح موضوعية سواء في الإطار الذاتي للفرد أو في إطاره المجتمعي أهمها:

* الشعور بأن المشاركة واجب و التزام من كل فرد تجاه المجتمع الذي يعيش فيه، مما يستوجب مشاركة الأفراد وبفاعلية في الحياة العامة للمجتمع فيعبرون عن أرائهم وأفكارهم ورغباتهم فيما يجب اتخاذه من قرارات وقوانين وسياسات.

ولا شك أن احد الجوانب المرغوبة في عملية المشاركة هو أن المواطنين بصفة عامة يجب أن يشعروا أن لهم دورا ملموسا ومحسوسا في الاقتراحات مع شعورهم بأن ما تم بصفة نهائية هو من نتاج دور بارز ومؤثر قاموا به بعد أن أتيحت لهم الفرصة للتعبير عن آرائهم ومطالبهم.

* أن المشاركة تقوم بتقوية الروابط بين مختلف وحدات المجتمع وجماعاته بغية تحقيق نوع من التكامل الاجتماعي.

* الرغبة في لعب دور محوري ومؤثر في أنشطة المجتمع المختلفة بالشكل الذي يؤثر على حاضرهم ومستقبلهم ويشعرهم بأهمية دورهم وانعكاساته على دعم مسيرة التنمية.

* إن مشاركة المواطنين في الانتخابات تساعد على إيضاح إمكانات البرامج الحكومية فتمكن المواطن من تبني أفكار ومفاهيم وأساليب جديدة تستمد تطوير المجتمعات المحلية، فضلا عن أن المشاركة تتيح فرصة معرفة أحوال مجالسهم المحلية وإمكاناتها المالية والمادية والبشرية الأمر الذي يدفعهم إلى المساهمة بجهود ذاتية.

* توفر المشاركة السياسية الضمانات القانونية والدستورية التي تضمن للمواطنين الأمن والأمان والمناخ الديمقراطي السليم وسيادة القانون وحرية التفكير والتعبير بما يتفق والمصالح العليا في المجتمع.

* تعاليم الدين من خلال القرآن الكريم والسنة النبوية المباركة التي تحث على التعاون والتكامل والمشاركة، فقد قال تعالى" وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"(سورة المائدة، الآية 02)، وقوله تعالى "فاعف عنهم واستغفر لهم وشاورهم في الأمر"(سورة آل عمران، الآية 159).

* رغبة الفرد في المشاركة السياسية التي تظهر من خلال بحثه عن الحماية، و ظروف الحياة و أزماتها، مع العلم بأن استراتيجيات الأحزاب السياسية تقوم بتضخيم هذه الأزمات بهدف زرع الخوف لدى الأفراد ودفعهم لقبول مقترحاتها وإشعارهم بالحماية المحتملة إذا ما تبنوا أفكارها وأدلوا بأصواتهم لصالح هذه الأحزاب.

* إن دافع المشاركة السياسية انطلاقا من رغبته الذاتية من أجل التحرر من مشاعره العدوانية المكبوتة فالفرد في المجتمع يخضع لمجموعة من القيود أولا تبدأ من العائلة التي تحاول وضعه في قالب معين وهو القالب الاجتماعي الاقتصادي الثقافي للعائلة، وهذه القيود ترتبط بمجموعة من المحرمات التي تهدف

إلى ضبط السلوك الإنساني، وهذه القيود تثير نوعا من الصراع داخل نفسية الفرد، بدءا من الصراع الأول مع الوالدين.إن المسرح الانتخابي قد نظم بشكل تام من أجل تحرير الفرد وتعبيره عن مشاعره، بل وأكثر من هذا أيام الانتخابات غالبا ما تأخذ صورة عيد، وهناك بعض الظروف تساعد على تحرير المشاعر العدوانية أثناء عملية الانتخابات ومن بينها.

* الصراع القائم على المسرح السياسي والذي يأخذ صورة صراع بين أبطال وخصوم، وكل واحد يحاول أن يثير تأييد أكبر عدد ممكن من الأفراد، بهدف التماثل معه ومشاهدة هذا الصراع، ولا تعطي صيغة صراع دائم بين شخصين أو أكثر، وإنما بين كل هؤلاء المتماثلين مع شخص ما ضد المجموعة الأخرى، ومما يميز هذا الصراع بأنه صراع رياضي، أي ليس هناك تعادل وإنما لا بد من فوز أحدهما على الآخر واحترام المنهزم لخسارته. المواطن يتصور أن المشاركة في العملية الانتخابية هي مشاركة فعالة وليدة نفسيته، بتكوينها الاجتماعي الاقتصادي والثقافي والشعور بالثقة لا يمكن تعميمه على الجميع. فالمشاركة تعني أن هناك فعالية سياسية وليدة تجربة الفرد وتعامله اليومي مع السياسة، فالفرد الذي لا يتمتع بالفعالية السياسية يوصف بالركود الذي يخلق لديه نوعا من القلق بسبب تحرك كل شئ من حوله، لذا فإن مشاركة الفرد السياسية تتصف إما بمقاطعة الانتخابات أو الغياب عنها أو إتباع مجموعة يتصور أنها الأكثرية. الفعالية السياسية هي نتاج تفاعل بين التعليم وشخصية المواطن، فكلما زادت درجة التعليم كلما زادت مشاركة المواطن السياسية، في حين أن المشاركة السياسية للفرد بالإضافة إلى ذلك إن الفعالية السياسية في المشاركة العملية السياسية، تعبر عن الهوية السياسية التي يملكها المواطن، فهناك علاقة بين التصويت والهوية السياسية، فالتصويت يعتبر المناسبة لإثبات الهوية السياسية الأساسية.

ب- حاجة المواطن إلى تحقيق الذات . يمكن اختصارها فيما يلي:

- محاولة التأثير على صنع السياسة العامة في المجتمع لتكون ملائمة للاحتياجات الفعلية والرغبات الخاصة بأفراد المجتمع .

- تحقيق المكانة المتميزة بين افراد المجتمع واكتساب الشهرة والحصول على التقدير والاحترام.

- إشباع الحاجة إلى المشاركة، حيث تنقسم حاجات الإنسان إلى مستويات خمس هي: الحاجات الأساسية كالأكل والملبس، والحاجة إلى الأمن والطمأنينة، والحاجة إلى المشاركة، والحاجة إلى العاطفة والتقدير، والحاجة إلى تحقيق الذات. إضافة إلى تحقيق مصالح شخصية تتمثل في السيطرة والتمتع بالنفوذ، وتحقيق منافع مادية وغيرها من المصالح الشخصية.

ثانيا: مشاركة المواطن في ظل التحديات

يستخدم مفهوم عائق بمعنى عقبة أو حائل ومفهوم عوائق بمفاهيم متعددة منها معوقات، مشكلات، عراقيل، تحديات، والتعريف اللغوي لمثل هذه المفاهيم يؤكد على أنها وإن اختلفت في معانيها الخاصة، فإنها تتفق في المعنى العام، كما تشترك جمعيها في مضمون واحد وهو التأثير السلبي على الظاهرة محل الدراسة ، وبذلك فإن عوائق المشاركة هي كل ما يؤثر سلبا على المشاركة، والسؤال المطروح في هذا الجزء من الدراسة حول أهم العوائق التي تحول دون مشاركة واسعة النطاق من جانب المواطنين؟

1 -**ضعف المؤسسات السياسية.**يعتبر ضعف المؤسسات السياسية القائمة احد العوامل الأساسية في عرقلة المشاركة الانتخابية، بالإضافة إلى عدم الاتصال المستمر بين رجال السياسة والمواطن قد يعرقل ويضعف من المشاركة، على الرغم من أن المشاركة تظل عاملا هاما من عوامل تحقيق المصلحة العامة في المجتمع، إلا أن غالبية أفراد المجتمع تتخذ موقف اللامبالاة وبالتالي الغياب عن الساحة، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل منها الوعي بأهمية النشاط السياسي، فيعتبره تهديدا لبعض جوانب حياته وأن النشاط السياسي قد يؤثر على المكانة الاجتماعية من خلال علاقته بجيرانه وأصدقائه وعائلته وقبيلته وبالتالي تتعدد الضغوط فيرى أن اللامبالاة السياسية أكثر ملائمة لحياته.

إن الحافز عامل مهم لتشجيع النشاط السياسي، وأن غياب الدافع قد يساعد على الشعور باللامبالاة السياسية، وبالتالي يتخلى عن أي نشاط يتصل بالسياسة، ذلك لأن النشاط السياسي لا يتيح له إشباعا، ويكون ذلك سببا كافيا ومقنعا لهم لكي ينعزلوا عن ساحة العمل السياس (سعد، 1981، ص ص 212 213). وتتحدد اتجاهات المواطن نحو المشاركة في الانتخاب بالسلب أو الإيجاب وفقا لمعايير مختلفة، أهمها الإشباع فضلا عن أن درجة الوضوح في الأهداف السياسية التي تتطلب مشاركة المواطن ومدى ارتباط هذه الأهداف بأهداف أو احتياجات أكبر عددا من الأفراد الذين يتكون منهم النسق السياسي، ويرى أحد المتخصصين أن أسباب العزوف عن المشاركة تتمثل فيما يتوقعه البعض من نتائج المشاركة في الحياة السياسية والانتخابية نوجزها في (الجوهري، مرجع سابق، ص ص 98- 99):

اعتقاد البعض بأن المشاركة تهدد حياته الخاصة كما ان المشاركة قد تؤثر على علاقته بالأصدقاء والجيران، ومنهم من يرى ان المشاركة تؤثر على المركز الوظيفي أو المهني.

كما البعض يرى أن نتائج العمل السياسي غير مضمونة، وأن هناك ثغرة بين القول والفعل في المجتمع، كما أن غياب المنبهات السياسية والتي ترتبط بوسائل الإعلام ودورها في المجتمع والحياة السياسية وطبيعة التنشئة السياسية في المجتمع.

2-درجة الوعي الاجتماعية لدى المواطن: بعض علماء الاجتماع يرون أن الرجال أكثر من النساء مشاركة والأكثر وعيا أكثر مشاركة في الحياة السياسية، كما أن الذين ينحدرون من أسر نشطة سياسيا أكثر نشاطا ومشاركة من غيرهم، وهناك عوامل أخرى تشكل عائقا أمام المشاركة السياسية كنظام السلطة المغلقة ، فمشاركة المواطنين لا يمكن أن تصبح حقيقية إلا إذا انفتح هذا النظام، وذلك يرتبط بشكل الحكم السائد في المجتمع. ثمة ثقافة معينة لدى الفقراء، من مشاعر البؤس إلى قلة الوعي والإدراك وعدم قدرتهم على تجاوز الأحوال السيئة التي يعيشونها وعدم إمكانية تحقيق النجاح في ظل المعايير وقيم المجتمع، وإذا نشأت هذه الثقافة فإنها تميل إلى الاستمرار والانتقال من خلال الأجيال، فالتعرف بدقة على بعض المتغيرات الاجتماعية كالتعليم والمهنة والسن والدخل والجنس والمتغير الريفي والحضري...كفيل بالتنبؤ بسلوك الأفراد الانتخابي، وفي إطار المتغيرات الاجتماعية يجب أن لا نغفل بعض المتغيرات الاجتماعية النفسية التي تمتد بجذورها حتى مستوى التنشئة الاجتماعية التي تلعب هي الأخرى دور في إعاقة قيام رأي عام حقيقي. ويأتي دور المؤسسات التعليمية التي تؤكد وتدعم القيم التي زرعتها الأسرة وتضيف إليها الأسلوب التلقيني في التعليم، الذي يعتمد على الفهم والاستيعاب والمناقشة والنقد وتنمية القدرة على الابتكار، بل يعتمد على التلقين والحفظ عن طريق تنمية العقل بالمعارف.

2: مشاركة المواطن في ظل التشريعات القانونية القائمة: عدة عوامل ادارية رئيسية حدت من مشاركة المواطن في العملية السياسية، وبالأخص الانتخابية، نجد هناك ثلاثة عوامل أساسية أدت إلى إحجام الناخبين عن المشاركة.

أولا- فيما يتعلق بالجداول الانتخابية فقد لوحظ أن تلك الجداول في كل مرة يشوبها التحريف فيتحول أحمد إلى حمد... ومما لا شك فيه، أن المشرف على صندوق الاقتراع يجد نفسه في مأزق، ويضطر إلى منع الناخب من الإدلاء بصوته رغم تأكده أحيانا من سلامة نيته، أو يطلب منه أن يعود قبل مدة من غلق الصناديق، للتأكد من عدم حضور صاحب الاسم بالشكل المحرف، مما يجعل الغالبية تفضل العزوف عن الانتخاب بعد أن أرهقها البحث.

ثانيا- السبب الثاني لضعف مشاركة الناخبين، يرجع إلى التزاحم الهائل حول المقرات الانتخابية و إلى العدد المحدود من قبل الإدارة للعملية الانتخابية.

ثالثا- السبب الثالث في الإحجام عن المشاركة فيتمثل في قيام عدد كبير من الخارجين عن القانون سواء من الرجال أو من النساء بأعمال الضغط بأي شكل من الأشكال أمام المقرات الانتخابية لمنع الناخبين بالإدلاء بأصواتهم وذلك أمام أعين الإدارة، الأمر الذي أثار لدى البعض الكثير من الشكوك حول

القائمين الفعليين بمنع مشاركة الناخبين في الإدلاء بأصواتهم مما جعل تعليمات القيادة السياسية بدعم المشاركة السياسية تسير في اتجاه والمطبقين لها في اتجاه آخر.

كذلك عندما يتعلق الأمر بترشيح الوزراء والذي لا يعد مخالفة دستورية أو قانونية، فالدستور بشكل واضح نص على الترشيح لعضوية المجالس المحلية أو البرلمانية هو حق لكل مواطن، إلا أنه ما يخشى منه هو أن يستغل الوزراء مناصبهم الوزارية في الدعاية الانتخابية و إغراء الناخبين بالمزايا المادية وذلك لدعمهم أمام صناديق الاقتراع مما يجعل المنافسة بين المرشحين غير متكافئة، أما فيما يتعلق بالتزامات عضوية المجلس الشعبي الوطني أو مجلس الأمة فالعضوية تفرض على العضو القيام بمهمة الرقابة البرلمانية على الحكومة والتفرغ لأداء الواجبات البرلمانية، الأمر الذي لا يتوفر على الإطلاق في الوزراء الأعضاء في المجلس الشعبي الوطني.

تناقش العوائق القانونية في الجزائر ثقة الناخبين في الانتخابات والنظام الانتخابي، والتحالفات الانتخابية، والصفة الحزبية للمرشحين عقب فوزهم وحال الجداول والمقرات الانتخابية، فمناخ الثقة في الانتخابات يجعل الناخبين يُقبلون على المشاركة في العملية الانتخابية بغض النظر أنهم يصلوا إلى صناديق الاقتراع والإدلاء بأصواتهم أم لا، فالإشراف القضائي الكامل على عملية الاقتراع، ووجود مناخ أفضل من حرية التعبير في وسائل الإعلام، ووجود بعض مظاهر الحياد لدى الإدارة المحلية، كل هذه الأمور تؤدي دون شك إلى سيادة مناخ من الثقة لدى الناخبين والتشجيع على زيادة الرغبة في المشاركة في العملية السياسية. كذلك النظام الحزبي يلعب دورا كبيرا ومحوريا في درجة مشاركة المواطنين في الانتخابات، فكلما كان النظام القائم أحاديا، كلما كانت المشاركة في الترشيح تتم من خلال هياكل الحزب وحده، وكلما كان تعدديا، كلما أدى ذلك إلى دعم المشاركة.

وفي هذا الشأن تقوم الأحزاب والقوى السياسية بدور بارز في مواجهة عدم مشاركة المواطنين في الانتخابات عن طريق الدعوة المستمرة للمواطنين للإدلاء بالأصوات إبان الانتخابات وتقييد أسماء الناخبين في الجداول الانتخابية زيادة إلى التفاوض مع الحكومة لأجل ضمان نزاهة الانتخابات، وكذلك من خلال القرارات المتخذة من طرف الحزب، فكلما كانت القرارات لا تتخذ بأسلوب فوقي كلما أدى ذلك إلى ثقة الناخبين في الأحزاب، ومن ثم أهمية كل صوت في الانتخابات. الواقع أن أي طرف من الأطراف المشاركة في الانتخابات لا يمتلك رقما حقيقيا للناخبين في العملية انتخابية وذلك بسبب الالتباس في هذا الجانب، كذلك التنازلات التي تحدث في كل مرة بعد إعلان القوى السياسية عن مرشحيها، بالإضافة إلى الوضع التنظيمي الهش لغالبية الأحزاب السياسية، والصراعات الداخلية فيها

أثناء كل استحقاق انتخابي، إلا أنه يمكن معرفة الحقيقة من الإحصاءات الواردة من وزارة الداخلية، كما أن التحالفات الانتخابية بمختلف أشكالها والتي تسبق العملية الانتخابية تؤثر على المشاركة في الانتخابات بين القوى السياسية المختلفة، لأن هذه التحالفات عادة ما تكون ذات أثر كبير في تعبئة الأفراد خلال الانتخابات. أما عن التحديات التي تواجه عملية المشاركة في الجزائر نذكر أهمها والتي ساهمت بشكل كبير في الموقف السلبي تجاه لمشاركة الجدية في العمل السياسي في المجتمع الجزائري ، كلها عوائق تقف حائلا أمام المشاركة الواسعة للمواطنين والتي يمكن اختصارها فيما يلي:

1- اختلال الموازين بين مفهوم الحق والواجب، لقد أسرف المواطن الجزائري في المطالبة بالحق وقصر في أداء الواجب مَما أدى إلى اتساع الهوة بينهما، وهذا يرتبط بدوره باختلال التوازن بين مفهوم الأخذ والعطاء.

2 - الملاحظ اهتزاز قيمة العمل فقد أصبح هذا الأخير مجرد وسيلة للحصول على الأجر، دون التفكير في عائده الاجتماعي والاقتصادي على المجتمع.

3 - كذلك اهتزاز هيبة القانون من خلال تراجع الشعور بالانتماء، فتجميع القوانين واستيعابها أصبح أمرا عسيرا حتى على المختصين بالقانون، بالإضافة إلى التراخي في تطبيق القانون في الكثير من الأحيان.

4 - ضعف الثقة بين المواطن والسلطة ويرجع ذلك لعدة عوامل كالوعود الكثيرة التي تجد الإدارة نفسها في كثير من الأحيان لا تستطيع الوفاء بها، بالإضافة إلى غياب الصراحة بين المواطن والحقائق التي تعرفها الادارة.

5 - اللامبالاة والشك في مجال الحراك الاجتماعي والاغتراب والاتكال على الدولة.

الخاتمة:

تعتبر مشاركة المواطن في الجزائر في العمليات المجتمعية بصفة عامة والعملية السياسية بصفة خاصة من الأهمية بما كان، فهي فالمشاركة ليست ظاهرة سياسية فقط، بل ظاهرة اجتماعية يشارك فيها عدد كبير من الفاعلين الاجتماعيين الذين تختلف وضعيتهم الاجتماعية والسياسية، كما يتأثر سلوكهم السياسي والانتخابي بالعديد من العوامل والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية التي تؤثر في تلك المشاركة، كما أن نتائج العمليات الانتخابية التي يتم التعبير عنها بالأرقام الإحصائية لا تمثل أرقاماً إحصائية مجردة، بقدر ما تعبر عن سلوك اجتماعي بمحدداته الثقافية والقيمية، يمكن من خلال تحليله التعرف على أسس الناخبين وتفضيلاتهم وانتماءاتهم لمختلف الأحزاب أو القوى الاجتماعية

والسياسية في المجتمع. إن البحث في عوامل تحفيز المواطن على المشاركة من خلال بحث المواطن عن تحقيق الذات اجتماعيا وبالتالي مكانته في ظل ما يشهده المجتمع من حراك وتغير في كل مرحلة من مراحل تطوره هذا من جهة، ومن جهة أخرى البحث عن وسائل للمشاركة تمكنه من تحقيق أهدافه الخاصة، يقودنا إلى معرفة الخلفيات النفسية والاجتماعية الكامنة وراء التجاوب مع مختلف العمليات الاجتماعية، من خلال أفراد المجتمع الذين يختلفون فيما بينهم من حيث الميل للسياسة، إذ يتبين اختلاف الحافز للمشاركة في العملية السياسية من مواطن لآخر، كما أن دوافع المشاركة كذلك تختلف من مواطن لآخر، فبعض المواطنين يكتفي بالمشاركة بالاهتمام والمتابعة والبعض الآخر عن طريق التصويت في الانتخابات...

من خلال كثير من الدراسات يتضح أن طبيعة المجتمعات والمحيط الاجتماعي للأفراد من العوامل التي تدفع أو تنشط المواطن للمشاركة السياسية، وبالتالي فإن أي فعل سياسي لا بد له من دافع معين يحفز على القيام به، ويبرز هذا عادة من واقع المحيط والبيئة الاجتماعية التي يعيش فيها المواطن المشارك. وفي ظل التحديات التي تواجه مشاركة المواطن في العملية السياسية التي تم التعرض لها، ولتطوير سلوك المواطن بما يخدم مصلحته ويساعد على إنجاح العملية السياسية نقترح ما يلي:

حتمية بناء المواطن عن طريق تنميته بالوعي الاجتماعي لما يدور في بيئته، وان أي تغيير اجتماعي يبدأ من سلوك الموطن تجاه الأحداث الاجتماعية، وتعد من أهم العوامل التي تنمي لديه الرغبة في المشاركة السياسية في مجتمعه، فبزيادة الوعي لدى الأفراد يصبحون أكثر فعالية ونشاطا وبالتالي يشاركون مشاركة فعالة في تنمية مجتمعهم، وهذا الدور تتولاه التنظيمات المحلية كالجمعيات ولجان الأحياء والوطنية كالأحزاب والمنظمات الحكومية وغير الحكومية بطرح مبادرات ايجابية تحفز المواطن على الفعل بدل النقد.

العمل السياسي يحتاج إلى التدريب والخبرة فهو لا يتأثر بالفطرة، وعليه فإن تعليم المواطن الجزائري كيفية ممارسة السلطة والمسؤولية الاجتماعية وأشكال العمل السياسي مهم يؤثر إيجابا في سلوك المواطن مما يدفعه للمشاركة الاجتماعية وذلك يتحقق من خلال الاتصال باستمرارية بالمؤسسات المعنية الاجتماعية والسياسية وغيرها.

إن عدم الاتصال المستمر بين رجال السياسة والمواطن وضعف المؤسسات السياسية القائمة في المجتمع يؤدي إلى عرقلة المشاركة السياسية وإضعاف حجمها، وبالتالي تأسيس قنوات اتصال مباشرة

وغير مباشرة بين المواطن كطرف رئيس في العملية المجتمعية والمختصين للتمكين من تجاوز مكامن الضعف وإيجاد حلول سريعة تتماشى وتنمية العملية السياسية.

إن عدم الارتباط الوثيق بين الأهداف السياسية للنظام بالاحتياجات وأهداف أفراد المجتمع يؤدي إلى ضعف حجم المجتمع والعكس يشجع على زيادتها إذا أدى ذلك إلى إشباع احتياجاتهم وتحقيق متطلباتهم للعمل بجد وإخلاص تحفيزا على الأداء الايجابي تجاه الوطن.

المناخ الاجتماعي بصفة عامة والسياسي بصفة خاصة يؤثر بشكل كبير على حجم المشاركة، وتنخفض المشاركة في المجتمع الذي يفتقر إلى الديمقراطية بينما نجدها تزيد وتزدهر في المجتمع الديمقراطي الذي تسوده المؤسسات السياسية الفعالة. ويمكن إسقاط ذلك على الجزائر فالمشاركة السياسية مقياس حقيقي للديمقراطية فارتفاع مستواها يعني أن المجتمع يتمتع بالديمقراطية والعكس، كما أن العوامل الاجتماعية كالتعليم والدخل والمكانة الاجتماعية والاقتصادية للأسرة لها تأثير على عملية المشاركة، مما يتطلب تطويرها وتحديثها وفق التطورات الاجتماعية التي يشهدها التعليم العالي ورفع مستوى مكانة المواطن اجتماعيا لزرع الثقة بالنفس وترسيخ قيم الموطنة مما يجعله يشارك بصفة إرادية.

تؤثر طبيعة المؤسسة التشريعية والدور الذي تقوم به في الحياة الاجتماعية على درجة مشاركة المواطن في العملية السياسية، إذ يرى أغلبية المواطنين أن المؤسسة التشريعية تتسم بالخلل في التوازن بينها وبين السلطة التنفيذية، فالأغلبية بالمجلس الشعبي المنتخب مهما كان انتماؤها الحزبي لا تستطيع أن تشكل الحكومة، هذا يؤدي إلى درجات منخفضة ومتدنية من ثقة المواطن في العملية السياسية ومن ثم عدم المشاركة فيها، ولاسترجاع ثقة المواطن يتطلب مراعاة الموضوعية في ممارسة الفعل السياسي من بدايته إلى نهايته، فالسلوك الايجابي للمواطن تجاه العملية السياسية يؤدي بالضرورة الى نتيجة ايجابية تظهر في ممارسة السلطة التشريعية للاختصاصات المنوطة بها.

قائمة الصادر والمراجع :

أولا – المصادر:

- القرآن الكريم

ثانيا- المراجع باللغة العربية:

- ألباز، داود،(2002)، حق *المشاركة في الحياة السياسية*، بيروت، دار النهضة العربية.

-الجوهري، عبد الهادي، (د ت)، *دراسات في التنمية الاجتماعية*، القاهرة، مكتبة الطليعة.

- أحمد أبو زيد، أحمد، (2004)،البناء الاجتماعي الأنساق، القاهرة: دار الكتاب العربي للطباعة

والنشر.

- السيد، غانم، عبد المطلب،(2010)، *دراسات في الأصول الفكرية للمشاركة السياسية*.

- ثروت، زكي، علي مكي،(1993)، *وسائل الاتصال الجماهيري والمشاركة السياسية في الدول النامية*، القاهرة.

- جابي، ناصر، (1998)، *الانتخابات الدولة والمجتمع*، دار القصبة ، الجزائر.

- دريس، نبيل، (2017)، *الديمقراطية التشاركية مقاربات في المشاركة السياسية*، دار الكتاب الأكاديمي، ط 1، عمان.

- دوفرجيه، موريس، (1992)، *المؤسسات السياسية والقانون الدستوري*، ترجمة جورج سعد، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات.

- رمزي، ناهد، (1991)، *الرأي العام وسيكولوجيا السياسة*، القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

- سعد، اسماعيل علي،(1981)، *قضايا علم الاجتماع السياسي*، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.

- صلاح الدين، فوزي،(1985)، *النظم والإجراءات والانتخابات*، القاهرة، دار النهضة العربية.

- عبدو، سعد، مقلد، علي عصام نعمة، 2005، *النظم الانتخابية*، ط 1، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية.

- محروس، عبد الخبير محمود عطا، (2010)،*التنمية السياسية، المفهوم والأبعاد والأزمات، رؤية حضارية منهجية*، ط 2، القاهرة.

- معجم العلوم الاجتماعية، (د.ت)، القاهرة : الهيئة المصرية للكتاب.

- ناجي، عبد النور، (2012)، *المدخل إلى علم السياسة*، الجزائر، دار العلوم للنشر والتوزيع.

- يوسف أحمد، فاروق،(2014)، *المشاركة السياسية في مصر*، الأهرام الاقتصادي، العدد777.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

- Luchatre, François, (1987), la protection constitutionnelle des droit et des libertés, économique.